مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

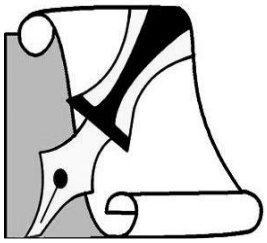

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

العلاقات الإيرانية – المصرية: بين القطيعة وعودة الدبلوماسية وأفق التطبيع

بعد سنوات من القطيعة الدبلوماسية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية مصر العربية، يتدخل العراق العربي لإعادة إحياء العلاقات المقطوعة بينهما، من ضمن مشاريع المصالحات بين الدول على خطى (السعودية – إيران و السعودية– سوريا)، حيث يحاول العراق تطبيع العلاقات بين القوّتين الإقليميتين بشكل جديّ، وبوتيرة سريعة.

العلاقات التاريخية بين مصر وإيران

المرحلة الأولى:

بدأت العلاقات المصرية – الإيرانية في الجزء الأول من القرن الماضي (في ثلاثينياته) عبر العلاقات الأسرية (زواج شاه إيران محمد رضا بهلوي من الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان)، وانتهت بالطلاق بعد سنوات ستة، حيث ساءت العلاقة بين البلدين.

: المرحلة الثانية (ثورة يوليو)

أدّى قيام ثورة تموز 1952 في مصر إلى توتّر العلاقات واتساع الفجوة بين إيران الشاه وبين سلطة مجلس الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر، الذي دعم رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق ضد نظام الشاه، وانطلق إلى مجابهة سياسات الشاه والمصالح الإيرانية في المنطقة.

المرحلة الثالثة: فترة حكم الرئيس أنور السادات

في البدء ظهرت بوادر حول عودة الاستقرار إلى العلاقة بين البلدين في بداية حكم الرئيس(أنور السادات)، حيث ارتبط الجانبان بعلاقة صداقة جيّدة بين السادات والشاه الإيراني أثناء حرب أكتوبر 1973، تمثّلت بالمساعدات التي قدّمها الشاه لمصر. لكن لم يُكتب لهذه العلاقة الاستمرار؛ وسرعان ما تأزّمت الأمور بين البلدين بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، حيث هرب الشاه إلى مصر، وتمّت استضافته بحماية السادات، حيث رفض الأخير طلب إيران بعدم استقباله وضرورة تسليمه لها. بقي الشاه في مصر حتى

وفاته 1980، ودفِن في مسجد الرفاعي (الذي يضم مقابر الملك فؤاد والملك فاروق وأعضاء بارزين من الأسرة التي كانت تحكم مصر قبل ثورة يوليو).

المرحلة الرابعة: توقيع السادات معاهدة "السلام" مع الكيان الإسرائيلي

تضاعف الامتعاض الإيراني من استضافة أنور السادات للشاه الإيراني، ليتحوّل إلى غضب بعد زيارة الرئيس المصري للكيان الإسرائيلي الغاصب وتوقيعه معاهدة "سلام" بين مصر وهذا الكيان.

وقد ردّت مصر الرسمية باعتبار رفض طهران لمعاهدة "السلام" تدخلاً في الشأن المصري. بعدها جاء إعلان البيان التاريخي الشهير عبر الخارجية الإيرانية حول قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر بسبب توقيع المعاهدة بين مصر والكيان الإسرائيلي.

مرحلة حكم الرئيس المصري حسني مبارك

بعد رحيل أنور السادات لم يتغير الوضع القائم، وبقي التوتّر سيّد الموقف بين مصر وإيران، بالرغم من محاولات خجولة لإحياء العلاقات بينهما إبّان الحرب العراقية– الإيرانية. وفي عام 1987، طردت مصر رئيس بعثة رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة، محمود مهتدي، بعد اتهامه بمراقبة حركة الناقلات في قناة السويس المتّجهة إلى العراق.

عام وقف إطلاق النار1988:

بعد قرار أممي بوقف النار بين إيران والعراق، في العام 1988، عمدت إيران إلى إضافة بعض الشروط لإعادة علاقتها الثنائية مع مصر، ومنها رد اعتبار على طرد الدبلوماسي مهتدي والاعتذار عن دعم مصر للعراق في حربه ضد إيران.

محاولات لإعادة العلاقات

1989: أول اتصالات دبلوماسية بين مصر وإيران تمّت خارج الديار، وتحديداً في (جنيف)، ومن ثم في سوريا (دمشق)، لإنجاز اتفاق حول الإفراج عن مئة محتجز مصري في إيران.

1990: السفير المصري (منير زهران) يزور طهران كأول شخصية رسمية مصرية تزور إيران منذ القطيعة؛ وكانت الزيارة لتقديم واجب العزاء في وفاة أحد المراجع الدينية

بعد زيارة السفير المصري لطهران بأشهر قليلة ، وصل وفد إيراني إلى القاهرة (أول وفد بعد قطيعة لسنوات)؛ الوفد كان برئاسة الشيخ محمد علي تسخيري، وذلك للمشاركة في اجتماعات لمنظمة المؤتمر الإسلامي في القاهرة. تم اللقاء بين الرئيس حسني مبارك وتسخيري في جوٍ ودّي وأخوي، وكان أول لقاء مباشر بين مسئول إيراني ورئيس مصر.

1991:عُقد أول لقاء مصري–إيراني على المستوى الوزاري، بين الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية، والوزير علي أكبر ولايتي، في أوروبا.

1991: تم تعيين السفير أحمد نامق رئيساً للبعثة الدبلوماسية المصرية في إيران، والسفير علي أصغر محمدي رئيساً للبعثة الإيرانية في القاهرة، بعد قرار برفع للتمثيل الدبلوماسي بين البلدين. بعدها أفرجت مصر عن الأرصدة الإيرانية في البنوك، وتم أيضاً تفعيل نشاطات بنك مصر إيران، مع إعادة إحياء بعض العلاقات التجارية المحدودة..

1996: رفضت مصر المشاركة في تنفيذ قرار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بفرض حظر تجاري على إيران. أعلن ذلك وزير الخارجية عمرو موسى خلال مؤتمر صحفي مشترك مع مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن مادلين أولبرايت، بعد استقبال الرئيس حسني مبارك لها. وقاطع موسى أولبرايت، ونفى بحث هذا الموضوع خلال اللقاء.

1996: أمام ضغوط التيار المحافظ ، رضخ علي أكبر ولايتي، وأعلن عن فشل محاولته رفع العلاقات مع مصر إلى مستوى فتح السفارات (تم فتح مكتب ثقافي إيراني في مصر فقط).

1999: جرى اتصال هاتفي هو الأول من نوعه بين الرئيس حسني مبارك والرئيس محمد خاتمي لتهنئة إيران بقبول طلب انضمامها إلى مجموعة الـ15. ونشرت وسائل الإعلام صورة تجمع الرئيسين؛ وبدا أن الأمل اقترب من التحقق، وأن العلاقات بين البلدين سوف تعود قريباً؛ إلاّ أن الفشل كان سيّد الموقف مثل كل المبادرات السابقة.

2000: قامت مجموعة من العناصر الإيرانية الرافضة لعودة العلاقات الإيرانية–المصرية، بمهاجمة مقر جمعية الصداقة الإيرانية–المصرية في طهران وتخريبه.

رفض رئيس مجلس الشورى الإيراني، ناطق نوري، تحسين العلاقات مع مصر، ووجّه بإقامة جدارية تحمل صورة خالد الإسلامبولي (منفّذ عملية اغتيال السادات)، وفيلم إعدام الفرعون الذي أنتجته لجنة تكريم شهداء الحركة الإسلامية العالمية، والذي عُرض في العام 2008، وأثّر سلباً في العلاقات المصرية – الإيرانية.

يتناول الفيلم حادثة اغتيال محمد أنور السادات، رئيس مصر الأسبق، الذي استقبل شاه إيران بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران. يصف الفيلم السادات بالخائن، ويصف الذين أعدمهم بالشهداء؛ ويأتي فيه أن سبب قتل أنور السادات هو توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع العدو الصهيوني.

شارع باسم قاتل السادات وقطع العلاقات

دشّنت إيران شارعاً باسم خالد الإسلامبولي، منفّذ عملية اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، في العاصمة طهران، بعد إعدامه بأيام، ما أدّى بمصر إلى قطع العلاقات مع إيران وطرد السفير الإيراني. ولكن في عام 2010 تمّت إزالة التسمية من الشارع دون أي توضيحات، بعدما كان الموضوع بطلب رسمي مصري لإظهار حسن النوايا وإعادة العلاقات بين البلدين، حيث أصدرت بلدية طهران تعميماً يقضي بتغيير اسم الشارع الذي يحمل اسم خالد الإسلامبولي

2001 : معرض القاهرة الدولي للكتاب كانت مشاركة لافتة لإيران.

2003: أول لقاء تاريخي بين الرئيس حسني مبارك والرئيس محمد خاتمي، منذ لقاء الرئيس أنور السادات والشاه إلايراني في طهران عام 1977

: مرحلة الرئيس مرسي 2011

بعد عزل الرئيس المصري حسني مبارك إثر ثورة عام 2011 في مصر، ونظراً لنجاح الإسلاميين بالظفر بمركز رئاسة الجمهورية العربية المصرية عبر الرئيس الراحل محمد مرسي، اعتقد البعض أنه آن الآوان لإعادة العلاقات بين البلدين، خاصة مع زيارة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي لطهران 2012، لحضور فعاليات قمة دول عدم الانحياز؛ وكانت هذه أول زيارة لرئيس مصري منذ الثورة الإيرانية عام 1979

2013 : ردّ الرئيس الإيراني أحمدي نجاد زيارة مرسي إلى طهران، وقام بزيارة مصر لحضور القمة الإسلامية في القاهرة، حيث استقبله مرسي بحفاوة. إلا أن هذه الزيارات لم تعط النتائج المرجوّة وقتها على صعيد تحسين العلاقات بين الدولتين، خاصة مع رحيل الرئيس المصري محمد مرسي عن السلطة سنة 2013.

2013: بعد تسلّم الرئيس عبد الفتّاح السيسي رئاسة جمهورية مصر العربية، اتّسمت المرحلة الأولى من حكمه بالهدوء وعدم التصادم مع إيران، مع ظهور إشارات تقارب بين القاهرة وطهران وتواصل على مستويات مختلفة

2022: التقى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان مع الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي على هامش قمة "بغداد-2" التي استضافها الأردن؛ ووصِف اللقاء بأنه "إيجابي وقصير".

في الأشهر القليلة الماضية، ومع بروز موجات إعادة التطبيع والعلاقات بين مختلف دول المنطقة، حدّدت مصر بعض الشروط على الجانب الإيراني، لكن على طريقة التمني، ومضمونها الحد من التوتر في الدول التي تمتلك فيها إيران نفوذاً كبيراً، مثل اليمن ولبنان وسوريا، من خلال دعم الحكومات الحليفة أو الجماعات المسلّحة، مع العلم أنه ليس لمصر أي نفوذ علني في هذه الدول الثلاث؛ ولربما يكون هذا الطلب إماراتياً، نظراً للدور الذي تمارسه كل من العراق والإمارات في محاولة التقريب بين طهران والقاهرة . إن إمكانية ترتيب عقد اجتماع بين الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي واردة، وبات قريباً حسب ما أعلن الوسيطان (العراقي والإماراتي)، وذلك بعد جولتين من المحادثات المنخفضة المستوى بين مسؤولين مصريين وإيرانيين عُقدت في بغداد، على أن يتم رفع مستوى التمثيل في الوفود الرسمية مستقبلاً مع ارتفاع نسب النقاط المتّفق عليها بين الطرفين، وذلك بعد الانفتاح بين إيران والسعودية.

أسباب التقارب الفعلية

تبعاً للتأثيرات الدولية المحيطة بالمنطقة العربية، وتسارع المتغيرات والمحدّدات على خارطة العالم السياسية، والترافق الدبلوماسي الجديد لقوى دولية صاعدة في ظل اهتزاز الإدارة الأمريكية ورئيسها جو بايدن، كان لا بدّ من ظهور مؤشرات ومتغيرات عدة خلال الفترة الماضية؛

وأهم هذه المتغيرات:

-أ- تجدّد العلاقات الإيجابية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع دول الخليج ، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (أهم حلفاء مصر).

-ب- بعد الجولات المتعاقبة من المحادثات التي استضافتها بغداد، والتي توّجت بالاتفاق النهائي برعاية صينية، برزت بعض الأصوات المطالبة لمصر بضرورة إعادة النظر في علاقاتها مع طهران.

وتكمن أهمية النقطتين المذكورتين في أن مصر، وبعد انفتاح الإمارات والسعودية على طهران، سمحت لنفسها بحذو نفس الطريق ، لأنه لولا إعادة التطبيع بين الدولتين الخليجيتين مع إيران لم يكن لمصر أن تحاول إعادة مد جسور التواصل مع طهران بهذه الوتيرة والتمثيل

2021: عبّر مير مسعود حسينيان، المدير العام للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الإيرانية، عن هذا المعنى بقوله " إننا نعمل على تحسين العلاقات مع مصر، وإن حل المشاكل بين طهران والرياض قد يكون له تأثير على هذه القضية

ج- مصر في عهد الرئيس عبد الفتّاح السيسي تولي علاقاتها مع دول الخليج العربي (الإمارات والسعودية) أهمية خاصة ، في ظل العلاقات الإقتصادية بين الطرفين وبرامج التطوير. ولا يمكن لمصر الاستمرار دون الدعم الخليجي في ظل التحوّلات الخارجية التي تحكم العالم عبر الأنماط الجديدة للتفاعلات الإقليمية في المنطقة.

د- عمدت مصر إلى انتهاج سياسات خارجية أكثر براجماتية، تهدف إلى فصل الملفات وإعادة دراسة أولوياتها، وإلى دفع التعاون الخارجي مع أي طرف يحقّق لمصر الاستقرار المحيطي والداخلي على ضوء التفاهمات المتسارعة.

هـ- إن التفاهم مع الأطراف الخارجية تسارع مع المتغير الذي أصاب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، والتي صَوّبت تركيزها على مواجهة الصين في الصراع النفوذي على منطقة المحيط الهادئ، المنطقة الجيوسياسية التي تصنّفها أميركا بالخطر والتهديد الرئيسي لها لتحقيق هيمنتها على العالم، مع استمرار العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا.

و- سياسة فصل الملفات ونسج التحالفات الناعمة مع تصاعد موجة التفاعلات الإقليمية الخشنة، من حروب وحصار اقتصادي وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء ، والتي أصبحت ركيزة للتفاعلات السياسية في المنطقة عبر الأرض- الإقتصاد- والطاقة والغذاء. إن سياسة فصل الملفات باتت ضرورية لمصر في ظل التشعبات والتداخلات المحلية والإقليمية وحتى العالمية؛ وتُركّز هذه السياسة على التعاون بين الدول في القضايا والملفات محل الاتفاق، وتأجيل أو تنويم المواقف حول القضايا والملفات ذات الخلاف، يجعل التعاون الثنائي بشأن القضايا التي تمس المصالح العليا والأمن الوطني أولوية قصوى؛ وهذا ما تنتهجه كل من مصر وإيران

ز- سنة 2021 ، وتحديداً في شهر أيلول، ومن ضمن اجتماعات جانبية في فعالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، اجتمع وزير الخارجية الإيراني مع وزراء خارجية ومسؤولين رفيعي المستوى من السعودية والأردن والكويت ومصر وقطر وتركيا. بعدها صرّح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية (سعيد خطيب زاده) أن "التقدم في العلاقات بين القاهرة وطهران إلى الأمام يصب في مصلحة المنطقة. وأعلن أن محادثات جرت بين وزيري الخارجية المصري والإيراني، على هامش مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة.

إن اهتمام مصـــر بتقوية وتمتين علاقاتها مع العراق ولبنان وســوريا بعد التحولات الســياســية والجغرافية في المنطقة، يعطي القاهرة دفعاً لتعزيز سـبل الانفتاح السـياسـي، ويمثّل عاملاً لدفع القاهرة إلى إعادة النظر في علاقاتها مع طهران.

بروز النظرة الأميركية ووعودها التي لم تتحقق عبر سفيرة أميركا في لبنان، والحديث عن مشروع إيصال الغاز المصري إلى لبنان عبر سوريا، مع تطور علاقات مصر وسوريا بعد الانفتاح العربي على دمشق وعودتها إلى الجامعة العربية، يترافق مع رغبة مصر باستكمال دورها بعد القمة العربية في الجزائر، ودعوتها إلى لقاء أمناء الفصـائل الفلسـطينية لمتابعة ملف المصـالحة الفلسـطينية؛ وهذا يجعل مصـر في حاجة لفتح قنوات الإتصـال مع إيران

البحر الأحمر الملاحة في

إن خوف مصـر من انهيار الهدنة بين حركة أنصـار الله ودول التحالف، هو من صـلب اهتمام مصـر بأمن الملاحة في ظل تهديد أنصار الله بالعودة إلى جبهات القتال في حال لم تنفّذ الشروط كاملة. الخوف المصري على أمن الملاحة في البحر الأحمر ومضـــيق باب المندب، لما لذلك من تأثير كبير على حركة الملاحة في قناة السويس. وبالنظر إلى علاقة إيران الوثيقة بالحوثيين في اليمن، الذين بمقدورهم التأثير سلباً على الملاحة في البحر الأحمر، فإن هذا عامل آخر من العوامل التي يمكن أن تقرّب بين القاهرة وطهران.

التقارب الإيراني – المصري ومعوقات الطرف الثالث

إن مصـر وإيران لم تدخلا في حوارات سـياسـية معمّقة بعد، باسـتثناء بعض اللقاءات والاتصـالات والإشـارات المتبادلة، بالإضافة للظروف المذكورة سابقاً. هل هناك أطراف خفيّة لا تريد لهذا التقارب أن ينجح؟

بالرغم من كل المعوقات الهيكلية الكامنة في علاقات البلدين، والتي أبقتها مقطوعة منذ عام 1979، على الرغم من المراحل التي كانت فيها علاقات إيران مع جوارها الخليجي تتّســـم بالإيجابية، كما جرى في عهد الرئيس محمد خاتمي، ما زال البلدان يحاولان إظهار حسن النوايا والمكاسب المشتركة للبلدين، بالنظر إلى أن الدولتين كبيرتين ولهما طموحات إقليمية؛ فنجد أن التنافس هي السـمة الرئيسـية والممتدة للعلاقات المصـرية– الإيرانية عبر التاريخ.

إن صـعوبة إقامة تحالف بين البلدين تتجلّى في أن الخلافات حول الملفات الرئيسية في المنطقة ليست طارئة أو عرضـــية (مبدأ فصـــل الملفات في الســـياســـة الخارجية). ومن أهم الملفات الخلافية العلاقة مع الكيان

الإسرائيلي المحتل والولايات المتحدة، حيث تقيم مصر علاقات طبيعية مع العدو الإسرائيلي ومع أميركا؛ وهذا يناقض الخلفية السياسية والعقائدية لإيران، ويجعل مسارها الإقليمي مختلفاً مع مسار السياسة المصرية.

وتوحي المؤشرات السياسية أن احتمالات نجاح مفاوضات فيينا حول الملف النووي الإيراني كبيرة في إطار الوصول إلى اتفاق. وهنا تريد دول مثل مصر ودول الخليج معرفة ما الذي سيُفضي إليه هذا الاتفاق، والذي سوف يحدّد الموقفان المصري والخليجي منه بناءً على طبيعته، وإذا ما أخذ الأميركي هذه الدول بالحسبان أم لا، كعادته.

أما عن الكيان الإسرائيلي المحتل للأراضي العربية، وعلاقته بجمهورية مصر العربية ، فهو يمثّل تحدياً جديداً في إطار العلاقات المصرية–الإيرانية المستقبلية؛ وهو ما يمثّل مصدر قلق للعدو الإسرائيلي يفوق غيره من التهديدات الوجودية، مع تزايد العمليات الأمنية بين طهران والكيان الإسرائيلي المتهالك، والتي يمكن أن تقود إلى مواجهة عسكرية محتملة، ما يجعل القاهرة مترددة في اتخاذ خطوات حاسمة حيال تطبيع علاقاتها مع إيران.

1– إن التقارب المصري– الإيراني سوف يكون سبباً بعدم تطور العلاقات المصرية مع الكيان الإسرائيلي، خاصة بعد استضافة مصر (قمّة شرم الشيخ) اللقاء الثلاثي بين الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي وولي عهد أبو ظبي، إلى جانب اجتماع النقب الذي ضم وزراء خارجية الولايات المتحدة و"إسرائيل" والمغرب ومصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

2– العديد من الضغوط الأميركية والعالمية التي يمكن أن تتعرض لها مصر في حال نشوب عمل عسكري بين تل أبيب وطهران.

العوامل العربية –المصرية

مصر حريصة على إبقاء العلاقة مع إيران ورقة استراتيجية في يدها. وهي لطالما لوّحت بها للدول الخليجية، على قاعدة أنها قوة عربية تستطيع أن تتصدّى لمواجهة الخطر الإيراني. وهذا يجعل القاهرة في حالة تردد فيما يتعلق بإعادة علاقاتها مع طهران، حتى في المراحل التي كانت فيها العلاقات بين طهران ودول الخليج العربية إيجابية أو هادئة، خاصة في عهدي الرئيسين (خاتمي ورفسنجاني)؛ حتى أن البعض تحدّث عن "عقدة مصر" في العلاقات الإيرانية–العربية منذ الثورة. ومع التقارب الإيراني– السعودي والإيراني –الإماراتي، ما زالت مصر مترددة لأسباب عديدة، وهي ربما لا ترى حاجة ملحّة لتطبيع علاقاتها مع إيران في الظروف الحالية، وربما تراهن على الاستفاقة الأميركية في المنطقة وتشويش العلاقات الإيرانية مع المحيط مجدداً.

وفي ضوء كل ما سبق، يُتوقّع أن تظل مصر، كما كانت خلال العقود الماضية، "عقدة" في مسار العلاقات العربية–الإيرانية في المدى المتوسط أو المنظور، لأن العوامل التي تتحكم في العلاقات بين البلدين على درجة كبيرة من التعقيد والتداخل، فضلاً عن عدم وجود حاجة مصرية ملحّة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، لإعادة العلاقات مع طهران، لاعتبارات كثيرة؛ وأخيراً، لأن هذه العلاقات ترتبط بعوامل عربية وإقليمية ودولية. هذا فضلاً عن أن جُلّ الاهتمامات المصرية فيما يتعلق بالعلاقة مع طهران هي اهتمامات أمنية، تتعلق بدور إيران في غزة وعلاقاتها مع الإخوان المسلمين، وارتباطها بأمن البحر الأحمر؛ وهذه كلها أمور يمكن التنسيق بشأنها ضمن الإطار الأمني والاستخباراتي، دون حاجة ملحّة لخطوات كبيرة على المستوى السياسي

الوسيط العُماني

بعد زيارة السلطان العماني هيثم بن طارق إلى طهران، وحمله رسالة مصرية، رحّبت طهران بالأمر، وصرّحت رسمياً بذلك(من أبرز التصريحات ترحيب السيد علي الخامنئي بإستئناف العلاقات مع مصر)؛ وأوضح الإمام الخامنئي أن بلاده ليس لديها أي مشكلة في عودة العلاقات بشكل كامل مع القاهرة، في إطار التوسع في سياسات حُسن الجوار، واستغلال طاقات وإمكانات الدول الإسلامية لتعود بالفائدة على جميع شعوب ودول المنطقة.

كما أعرب المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي بهادري جهرمي – بعد يوم واحد من تصريحات المرشد الأعلى – عن استعداد حكومة بلاده لتعزيز العلاقات مع مصر، مؤكداً أن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لفت إلى أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن من جانب وزارة الخارجية

وكانت وكالة أنباء مهر الإيرانية نقلت، قبل إطلاق تلك التصريحات، عن نوّاب إيرانيين حول إمكانية إعادة فتح سفارتي إيران ومصر في كلٍ من القاهرة وطهران قريباً، قولهم إن العلاقات الثنائية بين أي دولتين تأخذ بعين الاعتبار المصالح الفردية والمصالح المشتركة، ولا تتأثر هذه العلاقات إلاّ بالأمور المصيرية الكبيرة، كما حدث في القطيعة العربية مع مصر، ثم قطر، ثم اليمن، وآخرها سوريا.

أما فيما يختص العلاقات المصرية– الإيرانية، فهناك خطوط حمراء بالنسبة للإدارة الأميركية ممنوع على مصر تجاوزها في علاقاتها مع طهران، كما الحال مع الدول الأخرى تبعاً للحسابات المختلفة من الجانب الأميركي؛ وأيضاً خطوط مصر السياسية الخارجية محسوبة بعناية ومدروسة، من دون الوقوع في أي خطأ استراتيجي يُغضِب أميركا أو الحلفاء.

وعليه، فإن شكل العلاقات المصرية– الإيرانية سيبقى متأثراً بعلاقة القاهرة بواشنطن، والتي لا غنى عنها بالنسبة إلى مصر، على المستويات السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية. وتتأثر علاقة مصر– طهران بدرجة أقل بعلاقة مصر مع دول الخليج.

الرسائل الممكنة من التقارب

إن حدث إعادة العلاقات السعودية – الإيرانية، ودخول الإمارات وتونس و مصر على خط التقارب العربي مع سوريا، وعلى خط التقارب الإسلامي مع إيران، يعطي إشارة قوية للعالم الغربي بأن العالمين العربي والإسلامي بدآ بالتحرك صوب المستقبل، عبر فتح صفحات جديدة تُعنى بالأمن الطاقوي والأمن الغذائي والتقاربات الثنائية، من أجل بناء كتلة إقتصادية مستقبلية بعيداً عن أوروبا وأميركا، وفي ظل صعود التنّين الصيني وتعاظم قوى دولية، مثل روسيا الإتحادية، والهند، والبرازيل، وإيران.

ولذا، قام الرئيس الإيراني، السيد إبراهيم رئيسي، بتكليف وزير الخارجية بمتابعة استئناف العلاقات مع مصر، بعد تصريحات السيد علي الخامنئي بعد الوساطة العُمانية الأخيرة.

تمتلك مصر ثروات وإمكانات وقدرات، إذا ما قدّر لها أن تُستغل بالطرق العلمية الحديثة مع نجاح إداري مُمكنن، وبعيداً عن العقلية السائدة، وعن التدخلات الخارجية، فتستطيع أن تكون في مصاف الدول العظمى، دون الحاجة لربط توجهاتها السياسية بمصالح الدول المانحة للقاهرة جرّاء سوء الإدارة وضعف البنية الاقتصادية، حيث بدأت بواكير هذه الإجراءات بمنح تسهيلات وتأشيرات دخول سياحي للعديد من الجنسيات المختلفة، ومن بينها رعايا إيران الذين قاموا بأول رحلة سياحية إلى مصر الشهر الماضي.

كل الأسباب المذكورة السابقة، وما شهدته العلاقات المصرية ـــ الإيرانية من تأثيرات خارجية على الهوية السياسية المصرية، نستطيع القول بأن هناك ضعفاً ما في البناء السياسي للخارجية المصرية، والذي بدأ مع بداية الستينيات من القرن العشرين، ثم تنامى في عهد السادات وترسخ في عهد مبارك، وتجذّر في عهد السيسي؛ وهو سيستمر في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها النظام السياسي في مصر. وإن هذا الخلل من شأنه، بعد السياسات التطبيعية التي تبنّتها معظم الدول الخليجية مع إيران، أن تترتب عليه عدة نتائج أساسية:

أولاها أن النظام الحاكم في مصر فقد ورقة من الأوراق التي كان يتعامل معها على أنها يمكن أن تشكّل أداة من أدوات الضغط على بعض النظم الخليجية، وهي فزّاعة إيران، والتي حاول التلويح بها في عدة مناسبات بين 2013 و2023، وثانيتها أن النظام سيصبح أكثر تبعية في سياساته الخارجية، وسيكون الطرف الثالث

أكثر تحكّماً وتأثيراً وفعالية في علاقات النظام مع إيران على المدى القريب، في ظل قابليته للخضوع للضغوط بسبب أزماته الراهنة. وثالث هذه النتائج أن التحوّلات التي تشهدها المنطقة، بل والعالم، تفرض على النظام، في ظل هشاشته الاقتصادية، أن يقبل في حالاتٍ كثيرة بما يُملى عليه من سياسات، وأن هذه الراهنية وتلك التبعية لا مجال للخروج منهما طالما استمر هذا النظام قائماً وطالما استمرّت سياساته الداخلية والخارجية على ما هي عليه، إلاّ إذا امتلك درجةً من الإرادة السياسية التي تدفع به للمناورة بورقتي الصين وروسيا، وحاجة هاتين الدولتين إلى مصر الدولة وموقعها الاستراتيجي في إدارة التحوّلات على قمّة النظام الدولي، وخصوصاً في ظل ما شهده الدور الصيني من تمدّد خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وما تعاني منه الإدارة الأميركية الراهنة من ضعف، خصوصاً أن مصر الدولة تمتلك من الإمكانات والقدرات، إذا أُحسِنت إدارتها وامتلكت إرادتها، ما تستطيع به التأثير في كل ملفّات المنطقة.

وعلى هذا، فإن القاهرة تريد للمصالحة مع إيران أن تكون حدثاً مصرياً خالصاً صافياً، لا أن تكون تحصيل حاصل من الأعراض الجانبية للرعاية الصينية للتقارب بين الرياض وطهران.

وقد يوحي التقارب المصري– الإيراني بأنه يأتي من نافذة التفاؤل بالتقارب السعودي– الإيراني، لكن الأمر مختلف قليلاً، لأن مصر جغرافياً بعيدة عن إيران، وهي لا تعاني من مسألة التهديد الإيراني، خلافاً لحالة السعودية، والتي تحاول أن تنأى بنفسها عن أي تأثيرات إيرانية. لذلك حاولت السعودية أن تُبرم هذه الصفقة بعد أن وجدت بأن لا تهديد إيراني لها في ظل غياب الأذرع الإعلامية الأميركية المحرّضة، مع قناعة محمد بن سلمان بأنه لا يوجد ما يحمي البلاد والاستثمارات من المخاطر سوى العمل الدبلوماسي؛ فضلاً عن الجهود الصينية، حيث حاولت بكين أن تُشعر الجميع بضرورة تكوين تحالف اقتصادي في المنطقة لخدمة الجميع. وهكذا انبثقت اتفاقية الصلح بين طهران والرياض.

إن المصالح الإستراتيجية المصرية، ونظراً لمكانة مصر، سوف تتأمّن جرّاء استئناف العلاقات مع إيران: تأمين المجرى المائي لقناة السويس.

ضمان مرور آمن للسفن من مضيق "باب المندب" الذي يخضع لسيطرة جماعة "أنصار الله" اليمنية المدعومة من إيران.

إن انفتاح مصر على إيران سيسهم في حدوث طفرة سياحية، وهذا الأمر فيه مكاسب للجانبين.

إن مصر تمثّل ركيزة أساسية في العالم العربي– الإسلامي بالنسبة لإيران، التي تسعى للقضاء على المؤامرات الرامية للوقيعة بين الشيعة والسنّة، لأن إيران ومصر تتمتعان بموقعين استراتيجيين مهمّين في المنطقة، وإن

تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما كفيل بقطع الطريق على الأطراف التي تراهن على وضع مصر في الجانب الآخر المُعادي لإيران.

إن نفوذ مصر في الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية يجعلها تتمتع بمنافذ بحرية على عدة موانئ (البحر الأحمر والبحر المتوسط)؛ وإن التقارب بين طهران والقاهرة سينعكس إيجابياً على حركة عبور السفن الإيرانية من قناة السويس

كما تهتم مصر بأمن الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، لما لذلك من تأثير كبير على حركة الملاحة في قناة السويس. وبالنظر إلى علاقة إيران الوثيقة بجماعة "أنصار الله" في اليمن الذين بمقدورهم التأثير سلباً على الملاحة في البحر الأحمر، فإن هذا عامل آخر من العوامل التي يمكن أن تُقرّب بين القاهرة وطهران.

أما مكاسب إيران من عودة العلاقات مع مصر، فأهمها:

أ-كسر الحصار الدولي، حيث ستتمتع إيران بموقف مهم جداً نظراً لمكانة مصر الإقليمية باعتبارها دولة القلب للوطن العربي، ولها كلمة يُعتدّ بها في المحيط العربي.

ب- وتشترك مصر في العديد من التحالفات، مما يتيح فرصة جيّدة لإيران لإفشال بعض هذه التحالفات، أو التأثير عليها لخفض مستوى التوتر والنزاع في العالمين العربي والإسلامي

ج- إفشال سياسة الولايات المتحدة الرامية إلي عزل إيران: إقليمياً و دولياً، وعربياً.

انفتحت مصر على السياحة الإيرانية بعد سنوات من التجميد والتوترات. ويمكن تفسير القرار المصري بحاجة البلاد الشديدة للعملة الصعبة في ظل تهاوي الجنيه المصري في سوق العملات، نظراً لضعف الاقتصاد المصري وتدنّي مؤشر النمو؛ وبذلك يكون الجزء الآخر من حاجة مصر للتقارب مع إيران ذا بُعد اقتصادي، بالإضافة للأمور السياسية.

إذاً، وبسبب الأزمة الاقتصادية وتسارع عدد السكان في ظل أزمة الدولار، اضطرّت مصر للانفتاح على إيران بعد سنوات من التوتر.

وعلى الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إيران ومصر، فإن التبادل التجاري بين البلدين لم يتوقف، وإن لم يكن بمعدّلات كبيرة، حيث لم تتجاوز قيمة التبادل التجاري بينهما 100 مليون دولار

وخلال الأعوام الماضـــية، اســـتطاعت بعض المنتجات المصـــرية غزوالأســـواق الإيرانية، وأبرزها المنتجات الغذائية، والأدوية، ومستلزمات البناء، والمواد الكيماوية، والصـناعات المعدنية والهندسية، في حين استطاعت إيران الحضور في السوق المصري من خلال إسهامها في مجال السيارات –على سبيل المثال– خاصة شركة "سوزوكي إيجيبت" المصرية، وشركتي"سايبا" و"خودروا" الإيرانيتين

وهناك الرغبة المصـرية في الحفاظ على الهدوء في غزة. وهذا دافع رئيسـي وأسـاسـي للتقارب مع طهران، في ضـــوء ارتباط طهران بعلاقات وثيقة مع العديد من الفصـــائل المســـلّحة في قطاع غزة، ومنها حركتا حماس والجهاد وغيرهما

وفي الوقت نفســه، فإن القاهرة يهمّها الحفاظ على الاسـتقرار في القطاع وعدم تصـعيد الصـراع العسـكري مع الكيان الإسرائيلي؛ إضافة إلى دورها في ملف المصالحة الفلسطينية، وهذا يجعل مصر في حاجة إلى التواصل مع إيران، بشـكل أو بآخر، في إطار السـعي للحفاظ على الاسـتقرار في غزة، وعدم اسـتخدامها كورقة إيرانية لمواجهة العدو الإسرائيلي.

وهناك حق الدول بتقرير مصـيرها، وحقّها بالمناورة السياسـية التي تحكم علاقاتها الدبلوماسـية طبقاً لمصـالحها المتغيرة. وبناءً لتغيير هذه المصـالح والأولويات المتناقضـة، فقد يحدث بعض التوتر الذي يصـل إلى حد قطع العلاقات بين الدول، إما لسبب سيادي أو عقائدي، في حالة الدول الإسلامية أو المسيحية.

وتبقى هناك خطوط حمراء مرســومة بذاتها، ولا يمكن لأي دولة تجاوز المســموح منها، وإن الدول التي تعرف حجمها السـياسـي على الخارطة الدولية والإقليمية لا تناور في علاقاتها الاسـتراتيجية، مهما كانت التضـحيات والأكلاف المترتبة.

وتجدّد العلاقات المصـــرية -الإيرانية يجســـد حالة من حالات المرونة التي تتمتع بها الدول الكبرى. فالدولتان ذات حضـارتين راسـختين في التاريخ، حيث تصـارعتا منذ القدم، قبل الميلاد وبعده. وقد حدثت المصـاهرة الملكية العائلية بين البلدين، ثم ابتعدا بعد التغييرات الداخلية في شـــكل الحكم والتغييرات الخارجية في شـــكل الحصار تارة والهيمنة تارة أخرى.

الحيّة التي لا تغيّر جلدها تموت، هو قول للفيلسوف الألماني نيتشه. فلا بدّ من أن تتطور الأفكار مع التطور الهائل في كل العلوم والمجالات، لأن الثبات على فكرة معيّنة قد يجعلها تتيبّس وتهترئ.

إن الحرب الروسـية مع الغرب على الأراضـي الأوكرانية، سـتُفضـي إلى نظام عالمي جديد طبقاً للعديد من المؤشرات، ما يعني تبلور معادلات إقليمية جديدة في مجالات الطاقة والاقتصاد والغاز والسياسة والأمن؛ وهذا

ما يجعل العالم العربي والإســـلامي في ســـباق مع زمن التقاربات ولملمة الملفات العتيقة العالقة والمثبتة لدبلوماســيات الدول في الأفكار البالية، وبما يجعلها تقف أمام حركة التاريخ والجغرافيا، ويســتوجب عمل دول المنطقة بالتضافر لتكون مستعدة لهذه المتغيرات.

إن مصــر وإيران هما القوّتان الأكبر في المنطقة. وإذا ما اتّحدتا عبر علاقات اســتراتيجية، فســيشـكّلان الســد الأقوى للعالمين العربي والإسلامي أمام أكبر التحديات القادمة باتجاه الشرق ..أما فيما يتعلق بأميركا وضعفها وتركها تأثيراتها النســبية على منطقة الشــرق الاوســط، فنقول: وحدها الأفعى تعرف ماذا يعني تغيير جلدها؛ لذلك تحتفظ لنفسها بالسّم.